

المصدر: تشرين

التاريخ: ١ سبتمبر ٢٠٠٥

ميليس يستدعي مسؤولين أمنيين لبنانيين للتحقيق
ووزارة العدل اللبنانية تؤكد عدم توقيف أحد.. لحدود: الإعلام
يتناقل روايات وأخباراً لأسباب سياسية .. الأوساط اللبنانية
تحذر من الاتهامات العشوائية وطمس الحقائق .. الحص:
لا يجوز أن تقرر النتائج مصير وطن .. قنديل: العروبة هي
المستهدفة .. بقرادوني: الخطأ ممنوع .. جلول: المطلوب
عدم استباق النتائج ..

دمشق

صحيفة تشرين

صفحة أولى

الأربعاء 31 آب 2005

تشهد الساحة اللبنانية تطورات متسارعة متصلة بالتحقيقات
الجارية لكشف ملابس جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني
الأسبق رفيق الحريري، في وقت وجهت فيه شخصيات سياسية
النصح للمحقق الألماني ديتليف ميليس بعدم الاعتماد على
«التهامات الفورية والمتسرعة» التي كثيراً ما تكون نابعة من رغبة
في تصفية الحسابات.

كما بدأت الدعوات الى إنشاء محاكمة دولية تلقى
استغراب وحتى استنكار الأوساط اللبنانية التي ترى في
مثل هذه الدعوات تشكيكاً بنزاهة القضاء اللبناني، ومساً
مباشراً بالسيادة اللبنانية.

في التفاصيل الإجرائية التي جرت على أرض الواقع
اجتمع رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة أمس مع

المحقق ميليس، ليخرج بعد ذلك ويعقد مؤتمراً صحفياً
أعلن فيه ان اللجنة الدولية ونتيجة التحقيقات التي قامت
بها قررت استدعاء كل من: المدير العام للأمن العام اللواء
جميل السيد، ومدير المخابرات السابق العميد الركن
ريمون عازار، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء
علي الحاج وقائد الحرس الجمهوري العميد مصطفى

حمدان للتحقيق معهم، مضيفاً انه تم استدعاء النائب السابق ناصر قنديل للتحقيق.

وقال السنيورة: حسب ما أبلغني ميليس فإن التحقيق مع هؤلاء سيحدد الخطوات اللاحقة التي ستتخذ بحقهم، مشيراً الى ان هذه الخطوة تأتي في سياق عمل لجنة التحقيق الدولية الذي لم يكتمل.

وعبر رئيس الحكومة اللبنانية عن ثقته الكاملة بعمل اللجنة الدولية وبالقاضي ميليس وقال: لقد أكدنا له دعمنا وتعاوننا الكاملين مع اللجنة لكشف جوانب هذه الجريمة وصولاً الى معرفة الجريمة الكاملة.

وكذلك عبر السنيورة عن ثقته بجميع اللبنانيين مشيراً الى ان الجميع سيكونون تحت سلطة القانون وانهم سيكونون على مستوى عال من المسؤولية الوطنية وسيبقون - كما كانوا دائماً - أكثر وحدة في الحفاظ على استقرار لبنان.

ميليس كان قد اجتمع في وقت سابق أمس مع وزير العدل شارل رزق بحضور المدير العام التمييزي سعيد ميرزا.

وفي تطورات هذه القضية وفي وقت لاحق وضع النائب السابق ناصر قنديل نفسه تحت تصرف لجنة التحقيق وقال: ان قضية اغتيال الحريري هي قضية كل لبناني حريص على بلده واستقراره وسيادته، واستشهاده خسارة عربية كبرى، ونحن معنيون ان نقدم أي اجابات على أي سؤال يسهم في كشف هذه الحقيقة.

وأوضح قنديل انه سيمثل أمام لجنة التحقيق الدولية، وسيضع كل ما بين يديه من معلومات بتصرفها. وعبر النائب السابق عن أسفه لأن العروبة هي التي تحاكم.

الرئيس اللبناني اميل لحود، أوضح خلال لقائه وفد

الكونغرس الأميركي حقيقة ما جرى مؤكداً ان لجنة التحقيق لم توقف أحداً من القادة الأمنيين الذين استدعتهم للتحقيق معهم، مشيراً الى انه ومنذ اللحظة الأولى لوقوع الجريمة طالب بلجنة تحقيق دولية لكشف الحقيقة، في وقت كانت فيه الاتهامات من بعض الأطراف توجه الى قادة الأجهزة الأمنية مستبقين في ذلك التحقيقات.

وأضاف الرئيس لحدود: على هذا الأساس طلب إجراء تحقيق دولي حتى اذا ما توافرت أدلة ثابتة يحال المشتبه بهم الى المحكمة لأن المتهم يبقى بريئاً حتى تثبت إدانته.

وأشار لحدود الى انه «بالنسبة الى ما جرى اليوم (أمس) فهو يدخل في إطار التحقيقات التي تجريها اللجنة الدولية ولم تحصل أي عملية توقيف لأحد، ولكن وسائل الإعلام تتناقل روايات وأخباراً لأسباب سياسية داخلية وتتحدث عن توقيفات في حين ان الأمر لا يعدو كونه تحقيقات».

وفي وقت لاحق وتأكيداً لما قاله الرئيس لحدود نفت وزارة العدل ان تكون قد اصدرت مذكرات احتجاز بحق القادة الأمنيين اللبنانيين الذين استدعتهم لجنة التحقيق وقالت: ان ما نشرته واذاعته وسائل الاعلام عار عن الصحة وان اجراءات التحقيق من قبل القضاء اللبناني في الجريمة تتم بشكل سري ولا يؤخذ الا بما سيصدر عنها لاحقاً.

وناشدت الوزارة جميع وسائل الاعلام توخي الدقة قبل نشر اي خبر يتعلق بالتحقيقات.

في هذه الأجواء تعالت الأصوات من قبل سياسيين لبنانيين وأوساط وشخصيات بارزة تحذر من مغبة توجيه الاتهامات واستخلاص النتائج قبل صدور نتائج التحقيق،

وحاولت هذه الجهات تجاهل الاشارات الايجابية التي صدرت عن سورية التي أبدت استعدادها التام للتعاون في التحقيق، لأن نتائجه - إذا لم تزور لأغراض سياسية - ستكون في مصلحة سورية وستزيل التهم الخاطئة، كما تجاهلت تلك الجهات، الإشارات الإيجابية الأخرى التي صدرت عن أوساط السيد ميليس نفسه، والتي أكدت انه متشجع للتعاون السوري، وكان المطلوب تسليط الضوء على كل ما هو سلبي ويمس لبنان ونزاهة قضائه ويمس سورية، وإبراز العكس.

ويبدو ان هناك أكثر من جهة من مصلحتها تدويل المحاكمة بعد تدويل التحقيق، واسناد المحاكمة الى محكمة دولية لا أحد يدري من سيشكلها ومن سيكون فيها الخصم والحكم! والى أين ستقود لبنان والمنطقة؟.

ويسوق أصحاب هذا الموقف حجة تقول: ان الشهود الذين حقق معهم السيد ميليس «ليس لديهم الثقة بقدرة السلطات اللبنانية على القيام بمحاكمة المتهمين المفترضين بالجريمة.. لذلك تعزز الاتجاه الى انشاء محكمة دولية»!

الشيء الذي لم يأخذه هذا الفريق السياسي - الإعلامي في الحسبان، ان ميليس وفريقه يقومان بمهمة تحقيق جنائي، وليس من المفترض ان تؤدي مهمته الى رفع توصيته - مثلاً - بإنشاء محكمة دولية، وانما جاء الفريق الدولي لمساعدة لبنان في كشف ملبسات جريمة اغتيال الحريري، ومن المفترض ان تودع النسخة الأصلية من تقريره النهائي برسم الحكومة اللبنانية والقضاء اللبناني لتأخذ العدالة مجراها، أما ان تخرج توصية بتحويل القضية الى محكمة دولية، فإن ذلك هو خارج مهمة لجنة التحقيق الجنائي، واذا حدث ذلك تكون هذه القضية انتقلت - أو تم ترحيلها - من قضية جنائية الى قضية سياسية، وبهذا نكون أمام جريمة تم تسييسها عمداً لبلوغ أهداف مسبقة الصنع في ظل مواقف مسبقة أيضاً، وفي وقت تتواصل فيه الضغوط

وكذلك من مغبة التأثير بالإعلام الموجه لطمس الحقائق، وهذا ما أشار اليه رئيس حزب الكتائب كريم بقرادوني الذي قال تعليقاً على التقرير الاجرائي للجنة التحقيق الدولية محذراً ميليس «من مدى تأثير الاعلام الموجه في طمس الحقائق وفي اختلاق اتهامات غير صحيحة يصدقها الرأي العام الداخلي والخارجي وتمسي بمنزلة البدهيات التي لا تقبل الجدل».

ودعا بقرادوني المحقق ميليس الى «أخذ العبرة فيتجنب الوقوع في خطأ تاريخي» لافتاً الى ان مسؤولية لجنة التحقيق كبيرة «فالأمر لا يتعلق بمصير شخص بل بمصير مجتمع برمته والخطأ ممنوع».

وأيد بقرادوني ما جاء على لسان وزير الداخلية الأسبق سليمان فرنجية منذ أيام، ولاسيما تلك التي تتعلق بالمعلومات حول جريمة الاغتيال وما استتبعها من تدابير وقال: مادامت اللجنة قررت التوسع في التحقيق والاستماع الى ثلاثمئة شاهد «فإنني أسألها الاستماع الى الوزراء والنواب الذين تبرعوا فور وقوع الجريمة بالتأكيد ان الانفجار حصل تحت الأرض».

في هذا الوقت ازدادت التسريبات والتحليلات المضللة أحياناً حول العديد من النقاط وكذلك بشأن ما قد يحصل بعد الإعلان عن تقرير التحقيق في منتصف ايلول أو بعد ذلك بقليل.

وانخرط سياسيون واعلاميون في لعبة الترحيحات والاحتمالات، في حين يبدو أن فريقاً من هؤلاء وأولئك بدأ يروج لفكرة انشاء محكمة دولية بحجة «انعدام الثقة» بالقضاء اللبناني في تشكيك مفضوح بنزاهة هذا القضاء وتجيير القضية الى «القضاء» الدولي، مع كل ما يعنيه ذلك من مساس مباشر بسيادة لبنان وعدم الثقة بالمرجعيات الوطنية اللبنانية، وبالحكومة والقضاء في آن معاً.

الخارجية على المنطقة، وعلى سورية ولبنان بشكل خاص.

فغير بعيد عما يجري تستمر الإدارة الأميركية في ممارسة الضغوط على سورية بينما يطلب الرئيس الفرنسي جاك شيراك من دمشق «تنفيذ القرارات الدولية» وبشكل خاص المتعلقة بلبنان، علماً ان سورية بشهادة العالم كله ملتزمة على الدوام بالشرعية الدولية، ونفذت ما يخصها من القرار 1559، في حين ان «اسرائيل» لم تلتزم بعشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ومئات القرارات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أمام هذه المحاولات الرامية الى «تدويل» المحاكمات استغربت أوساط لبنانية مثل هذه الطروحات فتساءل رئيس الحكومة الأسبق الدكتور سليم الحص عن «معنى ان يجري الحديث عن محاكمة تجرى خارج لبنان أو داخله، ومن وما الذي يضمن حياد التقرير الدولي عن مجريات الضغوط الدولية في هذا الاتجاه؟ ومن منا لا يدرك ان القوى الكبرى في العالم ذات مآرب في لبنان وعبره في المنطقة؟»

وأشار الحص الى ان القلق الشديد يساور اللبنانيين جميعاً حيال ما يمكن ان يعلنه المحقق الدولي في جريمة الاغتيال، فالبعض يتخوف من مغبة تحميل الشقيقة سورية زوراً تبعات الجريمة النكراء، والبعض الآخر يتوجس شراً من اتهامات عشوائية تقود الى إشعال الفتنة بين فئات الشعب الواحد، وآخرون يتهيبون توظيف نتائج التحقيق في الاطاحة بمسؤولين واستبدال أدوات طيعة لقوى دولية كبرى بهم .

وأضاف: لا يجوز بأي حال من الأحوال ان تقرر نتائج لجنة التحقيق في الجريمة النكراء مصير شعب أو وطن ولا يجوز التعاطي مع نتائج التحقيق وكأنها الحكم المبرم.

اما النائبة غنوة جلول من كتلة «المستقبل» فقد فضلت عدم اعطاء اي موقف الآن معلنة انه يجب انتظار نتائج التحقيق.